الأمم المتحدة

A/C.2/77/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
17 January 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة ستويفا ..... (بلغاريا)

لاحقاً: السيد بودو (نائب الرئيسة) ..... (ترينيداد وتوباغو)

لاحقاً: السيد آل ثاني (نائب الرئيسة) ..... (قطر)

المحتويات

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية

(د) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

(هـ) تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-22869 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (A/77/15 (Part I) و A/77/15 (Part II) و A/77/207)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (A/77/224)

(ج) **القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية** (A/77/206)

(د) **تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة** (A/77/304)

(هـ) **تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة** (A/77/500)

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/77/82-E/2022/64 و A/77/223)

1 - **السيدة شيروتوري** (المديرة بالنيابة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرضت التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن التجارة الدولية والتنمية لعام 2022 (A/77/207)، فقالت إن التقرير يتناول السبل التي يمكن من خلالها استخدام التجارة الدولية للتخفيف من التحديات القصيرة الأجل المرتبطة بأزمة تكاليف المعيشة الحالية، التي تعد جزئيا امتدادا لهشاشة وتفاوت التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ورغم أن التجارة الدولية شهدت انتعاشا كبيرا على المستوى العالمي في عام 2021، فقد فقدت بعض البلدان المنخفضة الدخل فرصة تحقيق عائدات من الصادرات التي تشكل عادة جزءا كبيرا من الإيرادات العامة، مما أدى إلى تفاقم القيود المالية. وعلاوة على ذلك، أدت الصدمات التي تعرضت لها إمدادات الغذاء والطاقة إلى تفاقم خطر انعدام الأمن الغذائي في بعض البلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على واردات الأغذية، وستؤدي زيادة تكلفة النقل البحري إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك العالمية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا وفي مناطق أخرى. وقالت إن التدابير المقيدة للتجارة، لا سيما في القطاع الزراعي، تؤدي أيضاً إلى زيادة التكاليف. وللتخفيف من هذه الضغوط، يجب أن تكون التجارة الدولية مفتوحة وعادلة ومنصفة ويمكن التنبؤ بها، وينبغي أن تخضع أنشطة المضاربة، ولا سيما في أسواق الحبوب والطاقة، للمراقبة.

2 - وأضافت أن التقرير يتناول أيضاً السبل التي يمكن من خلالها استخدام التجارة الدولية للتصدي للتحديات الطويلة الأجل، ولا سيما تلك المرتبطة بتغير المناخ. وينبغي تعزيز الميزة النسبية الطبيعية للبلدان النامية في إنتاج الطاقة المتجددة والتجارة فيها، إلا أن الافتقار إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات يحول دون حدوث ذلك. ولذلك قد ترغب اللجنة في النظر في كيفية ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقات المتعددة الأطراف المتصلة بالتجارة، بما في ذلك نتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، وعهد بريدجتاون الذي اعتمد في الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، ونتائج الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، من أجل تحقيق الاتساق في النظام المتعدد الأطراف.

3 - وعرضت مذكرة الأمانة العامة المعنونة "السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021" (A/77/500)، فقالت إن الأونكتاد أعد الفصل الرابع من نشرة *توقعات الاقتصاد الإبداعي لعام 2022* عملا بقرار الجمعية العامة 198/74 وقالت إن القرار أدى إلى زيادة الوعي وتيسير المناقشات وتعزيز التعاون وإقامة الشبكات لتحسين البيئة لجميع الجهات صاحبة المصلحة في الاقتصاد الإبداعي، وأشارت إلى أن الأونكتاد أنشأ موقعا مخصصا على شبكة الإنترنت بشأن تنفيذه. وأظهرت الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجراها الأونكتاد في عام 2021 بشأن الاقتصاد الإبداعي والصناعات الإبداعية وجود اتجاه نحو التوسع في الاقتصاد الإبداعي، إلا أن عدم وجود تقارير سنوية واختلاف التعاريف وطرق القياس المستخدمة يجعلان المقارنة الدولية أمرا في غاية الصعوبة. وأشارت إلى أن قياس التجارة في السلع والخدمات الإبداعية هو نهج يتبعه الأونكتاد لتقييم الاتجاه العام وهو يظهر أهمية التصدير العالمي للخدمات الإبداعية التي بلغت 1,1 تريليون دولار في عام 2020. وأنهت كلامها قائلة إن اللجنة قد ترغب في النظر في كيفية إعداد بيانات موثوقة ومقارنة عن الاقتصاد الإبداعي.

4 - **السيد حسن** (رئيس مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد)): تكلم عبر اتصال بالفيديو وعرض تقريرَي مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الحادية والسبعين (A/77/15 (Part I)) وعن دورته التاسعة والستين (A/77/15 (Part II))، فقال إن الاتجاهات السلبية المترابطة التي

هي نتيجة مباشرة للحرب في أوكرانيا لها تأثير كبير على جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية. وقال إن الآفاق بالنسبة للعام المقبل قاتمة، ويلزم اتخاذ خطوات لتعبئة الإرادة السياسية، وحفز العمل لبناء القدرة على الصمود، والتخفيف من أثر الأزمات المتعددة على أشد فئات السكان ضعفا، وإيجاد حلول جماعية للتحديات العالمية.

5 - وأشار إلى أنه في الدورة التنفيذية الحادية والسبعين للمجلس، استنارت المناقشة بشأن الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة بالمعلومات الواردة في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2021*، وأنه قد وجهت نداءات لتجديد الدعم الدولي لمساعدة البلدان النامية على التصدي بطريقة مستدامة لآثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. واستند النظر في الاستثمار من أجل التنمية إلى المعلومات الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021*، الذي يحدد تحديات بعينها في بدء تنفيذ خطط الاستثمار الرامية إلى تحقيق التعافي ويقترح إطارا لعمل السياسات. وجرى أيضاً تناول الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك فيما يتعلق بأسواق رأس المال والتمويل المستدام للكشف عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي واقتراح مسارات عمل ممكنة. وقال إن المجلس نظر أيضاً في *تقرير أقل البلدان نموا لعام 2021: أقل البلدان نموا في عالم ما بعد جائحة كوفيد: التعلم من 50 عاما من الخبرة*، الذي يظهر كيف أن الجائحة والتعافي العالمي الناشئ بوتيرتين مختلفتين يهددان بإضاعة العديد من مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. وهو يقر بأن تعميم تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا شرط مسبق للتعافي ويعتمد استنتاجات متفقا عليها بشأن هذه المواضيع. وناقشت الدول الأعضاء أيضاً التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

6 - وقال إن المجلس نظر في دورته التاسعة والستين في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2021: جني الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل النمو الشامل*، وخلص إلى أنه يتعين تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين البلدان الأفريقية وزيادة القدرة الإنتاجية. وقد قدم *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021* نظرة كلية شاملة لتدفقات البيانات عبر الحدود ودعا إلى وضع نهج مبتكر، ومشاركة جميع البلدان بصورة كاملة ومتكافئة في ضمان تدفقات آمنة للبيانات عبر الحدود، واتخاذ إجراءات لمعالجة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا الأمن.

7 - وقال في معرض إشارته إلى أن عام 2024 سيوافق الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونكتاد إن مجلس التجارة والتنمية يدرك تماما الحاجة إلى مراعاة التحولات والصدمات العميقة التي حدثت خلال السنتين الماضيتين وهو على استعداد للمساهمة في العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة الثانية.

8 - **السيدة شبيغل** (رئيسة فرع تحليل السياسات والتنمية بمكتب *تمويل التنمية المستدامة* التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/77/223)، فقالت إن البيئة الصعبة شهدت المزيد من التدهور منذ وقت صياغة التقرير. فتباطؤ النمو، واستمرار التضخم، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، وتزايد أوجه عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، وزيادة المخاطر غير الاقتصادية مثل تغير المناخ، كلها عوامل تخلق بيئة صعبة لمقرري السياسات. وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب خروج رؤوس الأموال من البلدان النامية، إلى إيجاد صعوبة بالغة في إعادة تمويل الديون، ونظراً لارتفاع تكاليف التمويل التي تواجهها عدة بلدان نامية، أصبحت الفجوة المالية التي سلط الضوء عليها في *تقرير تمويل التنمية المستدامة* لعام 2022 أكثر حدة. فمن كل خمسة بلدان، يواجه بلد واحد ضغوطا مالية وعلى مستوى المالية العامة، وحتى آب/أغسطس 2022، أصبح نصف البلدان الأشد فقرا معرضا بشدة لخطر الدخول في حالة مديونية حرجة أو دخلها بالفعل، في حين أصبح ربع البلدان المتوسطة دخل معرضا بشدة لخطر الدخول في أزمة مالية عامة.

9 - على أنه كانت هناك أوجه تقدم في كل مجال تقريبا في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، إلا أن التقدم المحرز لم يكن كافيا. ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت أعلى مستوياتها، فإنها تظل أقل بكثير من الالتزامات، وهناك قلق من أن يتم تحويلها بعيدا عن البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها بسبب أزمات مُلحة أخرى. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الاهتمام بالتمويل المستدام بلغ مستويات شديدة الارتفاع، يظل التمويه الأخضر قائما ولم يتغير السلوك. وعلى الرغم من الخطوات الهامة التي اتخذت مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، اللتين وضعتهما مجموعة العشرين، لم يكن التقدم المحرز فيما يتعلق بالديون كافيا للتصدي للتحديات الماثلة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الصدمات وقعت بفعل عوامل خارجية، فإنه سيتعذر على الكثير من البلدان التصدي لها بمفردها، وهناك حاجة إلى عمل جماعي يقوم به المجتمع الدولي.

10 - وقالت إنه ببلوغ منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، هناك حاجة مُلحة لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تمويلها، وأشارت إلى أن الأمين العام دعا مؤخرا إلى حزمة حوافز لأهداف التنمية المستدامة. وفي حين وردت توصيات عديدة في التقارير المعروضة على اللجنة، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في ضمان توافر الإرادة السياسية وإزالة العقبات السياسية، وقد وجه منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022 دعوةً إلى الجمعية العامة للنظر في ضرورة عقد مؤتمر دولي رابع معني بتمويل التنمية.

11 - وعرضت تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/77/224)، فقالت إن الأزمات الأخيرة كشفت عن أوجه قصور طويلة الأمد في الهيكل المالي الدولي. فالالتزامات التي قطعت لم تنفذ كلها، وهناك ثغرات معينة لم تعالج قط، والتغير التكنولوجي الهائل غير معالم الأسواق المالية، كما أن المخاطر النظمية، مثل تغير المناخ، آخذة في التزايد. وأشارت إلى أن التقرير يسلط الضوء على التقلبات الموجودة في جميع أنحاء الأسواق المالية، بما في ذلك فيما يتعلق بالأصول المشفرة وما يسمى بالعملات المستقرة. وفي حين أدت الإصلاحات التي بدأ تنفيذها في عام 2008 إلى تعزيز النظام المالي الخاضع للقواعد التنظيمية، تظل هناك مخاطر، بما في ذلك فيما يتعلق بالقطاع المالي غير المصرفي والتكنولوجيات المالية.

12 - وقالت إن هناك حاجة إلى ضمان أن تكون نهج التمويل الحالية والهيكل المالي الدولي ملائمين للغرض المنشود. وسيلزم حدوث تحول في النظام المالي الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتعين إيجاد آليات لضمان زيادة فرص الحصول على تمويل طويل الأجل ميسور التكلفة، وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، وتوجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان الأكثر احتياجا. وقد وجهت بعض النداءات لإصدار حقوق سحب خاصة جديدة، ورغم أنه لا يوجد فيما يبدو إقبال سياسي على القيام بذلك في الوقت الحاضر، فإنه يمكن إيلاء الاعتبار لوضع آلية للإصدار التلقائي الطارئ في حالة وقوع أزمة. وهناك أيضا حاجة إلى فهم أثر المخاطر غير الاقتصادية، مثل تغير المناخ، وإلى المضي قدما في إصلاحات الحوكمة.

13 - وعرضت تقرير الأمين العام عن التنسيق والتعاون الدوليين لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة (A/77/304)، فقالت إنه على الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بالفساد وتجنب الضريبة والتهرب الضريبي، بما في ذلك اتخاذ قرار بتعزيز معيار الملكية النفعية فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين، لا تزال هناك تحديات كثيرة. ويلزم اتخاذ إجراءات لضمان الارتقاء بتنفيذ المعايير القائمة، وسد الثغرات والاستجابة للمخاطر الناشئة، وتحسين القدرة الوطنية في مجال الإنفاذ؛ ويجب أن تكون الشفافية في صميم جميع الجهود. وقد ترغب اللجنة في تكليف جهات ببذل المزيد من العمل من أجل وضع مبادئ توجيهية دولية لمهن معينة لضمان عدم تشجيعها للتدفقات المالية غير المشروعة. وقالت إن غياب التنسيق السياسي يقوض فعالية السياسات، ولذلك دعا الأمين العام إلى مزيد من التنسيق الدولي فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة وإلى وضع آلية تنسيق تستند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراض التقدم المحرز، وتوفير البيانات، وتعزيز الاتفاقات الحكومية الدولية، والنهوض بالنزاهة المالية. واختتمت كلامها قائلة إن وزراء المالية الأفارقة دعوا إلى وضع اتفاقية عالمية بشأن المسائل الضريبية، وإن الأمانة العامة للأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جهود الدول الأعضاء.

14 - **السيدة بلانكنبرغ** (رئيسة فرع الديون وتمويل التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): تكلمت عبر اتصال بالفيديو وعرضت التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية (A/77/206)، فقالت إن الديون الخارجية المتراكمة على البلدان النامية ككل ارتفعت بمقدار 600 مليون دولار في عام 2021 لتصل إلى 11,9 تريليون دولار. وكانت هذه الزيادة مدفوعة إلى حد كبير بتطورات إيجابية، ولا سيما تأثير التعافي الاقتصادي العالمي من جائحة كوفيد-19 على أداء البلدان النامية في مجال التصدير. وفي المقابل، انخفض معدل نمو الدين الخارجي الطويل الأجل العام والمضمون حكوميا من 8,7 في المائة في عام 2020 إلى 3,6 في المائة في عام 2021، على نحو دل على ارتفاع الإيرادات الحكومية والرجوع على نطاق واسع عن برامج دعم السياسات المتعلقة بكوفيد-19.

15 - بيد أن هذه التطورات، التي كانت إيجابية في عمومها، قابلتها مجموعة من العوامل. فقد ظل مستوى مؤشرات الإعسار، مثل نسبة مجموع الديون الخارجية المتراكمة إلى إيرادات التصدير، مرتفعا بالنسبة لكل مجموعات البلدان في عام 2021. وعلاوة على ذلك، يحجب متوسط التقديرات المتعلقة بمجموعات البلدان اختلافات كبيرة في الأداء، وكان عدد البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل التي تزيد فيها نسب مجموع الديون الخارجية إلى إيرادات التصدير على 250 في المائة أكبر بشكل ملحوظ في عام 2020 منه في عام 2019. وقالت

إن العواقب الاقتصادية والاجتماعية الدائمة المترتبة على تفاوت التعافي من جائحة كوفيد-19، وتدهور أزمة المناخ، والنزاع المسلح في أوكرانيا، وأزمة تكاليف المعيشة التي هي الأسوأ منذ عقود عديدة، لها تأثير سلبي قوي على قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي. وبسبب عوامل من بينها صافي تدفقات رأس المال السلبية إلى البلدان النامية، فإن نحو 60 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و 30 في المائة من اقتصادات الأسواق الناشئة معرضة بشدة لخطر الدخول في حالة مديونية حرجة، أو دخلتها بالفعل. وفي الوقت نفسه، فإن تشديد سياسات المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة يزيد من تقويض أي احتمالات لتحسين القدرة على تحمل الدين الخارجي في العالم النامي.

16 - ورحبت بحزمة الحوافز التي وضعها الأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة، وقالت إن الاستجابة المتعددة الأطراف لأعباء الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها على نحو متزايد في عدد متنام من البلدان النامية لا تزال غير كافية. وأكدت على ضرورة مضاعفة الجهود والتوصل إلى توافق آراء على الصعيد السياسي بشأن تخفيف عبء الديون على نحو أكثر موضوعية ومنهجية وفعالية من الناحية الهيكلية. وينبغي إيلاء الاعتبار لوضع إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية ووضع حوافز للمشاركة فيه.

17 - وانتقلت إلى بعض التوصيات الواردة في التقرير، فقالت إن إنشاء سجل متاح للجمهور لبيانات الديون، من جانب المقرضين والمقترضين على السواء، من شأنه أن يعزز شفافية الديون. ويشار أيضا إلى أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يمكن أن يحل محل المعايير القديمة القائمة على الدخل لتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسرة. ونظرا للأثر الذي يحدثه توفير السيولة على القدرة على تحمل الدين، يمكن أيضا النظر في اتخاذ تدابير مثل إصدار جديد لحقوق سحب خاصة والتعليق المؤقت للرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي.

18 - **السيدة بيلتولا** (كبيرة الإحصائيين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): تكلمت عبر اتصال بالفيديو، فعرضت رسائل رئيسية من تقرير عن التدفقات غير المشروعة لعام 2022 أعده الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سينشر في تاريخ لاحق ومن الأقسام ذات الصلة من منشور إحصائي سنوي للأونكتاد، يتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقالت إن الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة الذي وضعه الأونكتاد والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أقرته اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين. وعلى الرغم من وجود تعريف متفق عليه عالميا للإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، لا تزال تستخدم أساليب مختلفة لإعداد التقديرات. وينبغي بذل الجهود في عدد من المجالات، بما في ذلك من أجل مواءمة المفاهيم والمنهجيات وضمان اعتماد سياسات وطنية وإقليمية مناسبة، وإطار دولي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الأصول على نحو أكثر فعالية.

19 - وأشارت إلى أن الطلب على الدعم لتعزيز القدرة الإحصائية على تتبع التدفقات المالية غير المشروعة وتصميم تدابير أكثر فعالية للحد من التمويل غير المشروع لا يزال مرتفعا جدا، وأفادت بأن الأونكتاد والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة عملا مع مختلف اللجان الإقليمية لتحقيق هذه الغاية. وقد اختبر 22 بلدا أساليب تجريبية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة باستخدام معايير وموارد إحصائية مشتركة يجري تنقيحها حاليا. ورغم أن هذه الدراسات بينت أنه من الممكن قياس التدفقات المالية غير المشروعة أساسا باستخدام البيانات الموجودة المتاحة للسلطات الوطنية، فإن هناك حاجة إلى تحسين جودة البيانات وسد الثغرات وتعزيز البنى التحتية والمهارات والموارد، ولا سيما عن طريق توفير التدريب للأجهزة الإحصائية الوطنية وغيرها من السلطات الوطنية.

20 - وقالت إن قياس التدفقات المالية الدولية هو الخطوة الأولى في تحديد التهديدات والمخاطر ذات الصلة. وينبغي مواصلة العمل في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق توفير المعلومات للعمليات السياساتية الرامية إلى الحد من هذه التدفقات وتكليف جهات بالقيام بمزيد من العمل بشأن الاتجار غير المشروع تمشيا مع عهد بريدجتاون. ونظرا للتقدم الملحوظ المحرز في البيانات الرقمية والتدابير الإحصائية والأدوات اللازمة لتتبع التدفقات المالية غير المشروعة، أصبح المجتمع الدولي مجهزا بشكل أفضل من ذي قبل لتتبع التمويل غير المشروع، بما في ذلك من خلال تدابير سياساتية تستند إلى قدر أكبر من المعلومات ويتم توجيهها بشكل أدق. واختتمت كلامها قائلة إنه يتعين مع ذلك تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتمكينها من الاستجابة على مستوى السياسات بصورة أكثر اتساقا، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات لبناء القدرات التقنية والمؤسسية، وبذل جهود دولية متضافرة، وقطع التزامات سياساتية قوية.

21 - **السيد دجانغ** (مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): تكلم عبر اتصال بالفيديو،

فقال إن الأونكتاد أعد *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام* استجابة لقرار الجمعية العامة 197/76 بشأن تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة. وفيما يتعلق باتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وفي تغير المناخ، قال إن الضغط الهبوطي الكبير على الاستثمار المباشر العالمي في عام 2022 المتوقع نتيجة للأزمات المتعددة الأبعاد وعدم يقين المستثمرين سيؤثر أيضا على الاستثمار الدولي في أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه في عام 2021، ارتبط في معظمه بالاستثمارات في الطاقة المتجددة في حين لم يشهد الاستثمار في القطاعات الأخرى المتعلقة بأهداف التنمية الاستدامة سوى تعاف جزئي من المستويات المنخفضة التي تم بلوغها عام 2020. أما الاستثمار الخاص الدولي في مجال تغير المناخ فهو موجه بصورة شبه حصرية نحو تخفيف الآثار. وفي البلدان المتقدمة النمو، يمول نحو 85 في المائة من هذه المشاريع من القطاع الخاص، أما في البلدان النامية فإن نصفها تقريبا يتطلب شكلا من أشكال مشاركة القطاع العام. ويتسم التمويل الدولي للمشاريع بأهمية متزايدة بالنسبة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، غير أن البلدان النامية محرومة في هذا الصدد.

22 - وتطرق إلى مسألة أسواق رأس المال والتمويل المستدام، فقال إنه نظرا لأن معظم المنتجات الاستثمارية في القطاعات المعنية بالاستدامة موطّنة في البلدان المتقدمة وموجهة نحو الأصول في هذه البلدان، فإنه لا يتسنى بدرجة كبيرة للبلدان النامية الاستفادة من سوق التمويل المستدام. ولا تزال هناك شواغل بشأن التمويه الأخضر بسبب عدم وجود معايير متسقة وبيانات عالية الجودة. وأشار إلى أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تكثف جهودها لوضع أطر تنظيمية للتمويل المستدام، وأن الثغرات السياساتية والتنظيمية تتجلى بوضوح أكبر في مجالات السياسات الجديدة نسبيا المتعلقة بالتصنيفات ومعايير المنتجات وتسعير الكربون. وفي عام 2021، اكتسبت الإجراءات الرامية إلى تنسيق وتوحيد لوائح ومعايير التمويل المستدام على المستوى الدولي زخما، ومن شأن الجهود العالمية المبذولة لتوحيد معايير الإبلاغ الرئيسية في المجالين البيئي والاجتماعي ومجال الحوكمة أن تقلل بشكل فعال من التجزؤ.

23 - وتابع يقول إن *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022* ينظر أيضاً في تأثير فرض ضريبة دنيا بنسبة 15 في المائة على الأرباح الأجنبية لأكبر المؤسسات المتعددة الجنسيات. ومن المتوقع أن تعود فائدة كبيرة على الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية على السواء من زيادة تحصيل الإيرادات. إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن ينخفض بنحو 2 في المائة، كما أن العديد من أدوات تشجيع الاستثمار القائمة على الضرائب ستصبح غير صالحة للعصر. ويوصي الأونكتاد بأن يخفف المجتمع الدولي من القيود التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في فرض هذه الضريبة. وينبغي إيلاء الاعتبار لزيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية لدعم التنفيذ والتعديلات المدخلة على سياسات الاستثمار؛ ولإزالة معوقات التنفيذ التي تفرضها اتفاقات الاستثمار الدولية؛ ولإنشاء آلية لإعادة أي إيرادات فائضة يتم جمعها إلى البلدان النامية المضيفة.

24 - وقال إنه فيما يتعلق بأسواق رأس المال والتمويل المستدام، يوصي الأونكتاد بدعم انتقال الاستثمار المستدام من مكانة السوق إلى معيار السوق. ويوصي الأونكتاد أيضاً بالتصدي للتحديات الناشئة عن تجزؤ المعايير، وانتشار النقاط المرجعية، والتعقيد الذي يكتنف الإفصاح والإقرارات الذاتية عن الاستدامة، وأطلق عددا من المبادرات لتحقيق هذه الغاية.

25 - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

26 - **السيد عبد العال** (مصر): أشار إلى أن مشكلة الهيكل الحالي للديون الدولية لم تكن يوما أكثر وضوحا من الآن، وسأل ما هي الأولويات السياساتية على الصعيد الدولي التي يمكن أن تساعد في معالجة أعباء الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها في سياق تدهور الآفاق الاقتصادية العالمية وتزايد حدوث الكوارث المناخية، ولا سيما في البلدان النامية. وسأل أيضا كيف يتوقع أن تؤثر التطورات الأخيرة التي تشهدها الاقتصادات المتقدمة، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة وتشديد السياسة النقدية، على قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي.

27 - **السيدة بلانكنبرغ** (رئيسة فرع الديون وتمويل التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): تكلمت عبر اتصال بالفيديو، فقالت إن الحالة الراهنة تؤثر على القدرة على تحمل الدين الخارجي من خلال قنوات متعددة. وقالت إن التأثير المترتب على زيادة تشديد السياسات النقدية وسياسات المالية العامة في البلدان المتقدمة أمر يدعو إلى القلق. فالزيادات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لا تؤدي فقط إلى زيادة تكلفة الديون، بل تؤدي أيضا إلى انخفاض قيم العملات المحلية، مما يقلص بدرجة أكبر من القدرة على تحمل الدين. وتشير التقديرات إلى أن الزيادات في أسعار الفائدة في عام 2022

وحده ستكلف البلدان النامية حوالي 510 بلايين دولار، أي ما يزيد ثلاثة أضعاف على مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن أزمة تكلفة المعيشة، التي تدفع أعدادا كبيرة من الناس إلى هوة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، قد أدت أيضا إلى زيادة تشديد السياسات النقدية وسياسات المالية العامة، الأمر الذي يبطئ النمو ويرجح أن يؤثر بشكل أكبر على القدرة على تحمل الدين في المستقبل.

28 - وتطرقت إلى أولويات السياسات، فقالت إنه بالنظر إلى شدة الأزمات المتعاقبة المتعددة وطبيعتها المطولة والتطورات الأخيرة التي كان لها تأثير شديد على القدرة على تحمل الدين الخارجي في العديد من البلدان النامية، فقد حان الوقت لكي تنظر الدول الأعضاء فيما إذا كانت هناك أسباب للتوصل إلى توافق آراء على الصعيد السياسي لاستكشاف إطار متعدد الأطراف يستند إلى إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون ولكن يتلافى بعض أوجه القصور في تطبيقه. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضاً لإصدار عام جديد لحقوق سحب خاصة بالإضافة إلى الجهود الجارية لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة استخداما كاملا. وينبغي أيضا تعليق الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على بعض البلدان المتضررة ريثما يتم استعراض السياسات. وأشارت إلى الصلات القائمة بين تغير المناخ ومواطن الضعف المتعلقة بالديون، ولا سيما زيادة متطلبات الاستثمار للاستجابة للأحداث المناخية، وقالت إن هناك عددا من السياسات التي يمكن اعتمادها لمعالجة الأحداث المناخية وأثرها على مواطن الضعف المتعلقة بالديون في البلدان النامية.

29 - **السيد خان** (باكستان): لاحظ بقلق انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره، وسأل عما يمكن القيام به لتسريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية ولمساعدة البلدان الضعيفة هيكليا والقابلة للتضرر، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وسأل أيضا عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة توافر الأموال المخصصة للقطاعات المعنية بالاستدامة للبلدان النامية وإمكانية وصول هذه البلدان إليها.

30 - **السيدة شيمبيري مولاند** (ملاوي): قالت إن التقارير تطرقت إلى الحاجة إلى تغيير واستعراض السياسات العالمية والوطنية والهيكل المالي من أجل تهيئة أجواء تكفل تكافؤ الفرص. وطلبت توضيحا للتوصيات المتعلقة بالقواعد والشروط التي تحكم عمل المؤسسات المالية الدولية فضلا عن الحكومات الوطنية.

31 - **السيد راموس دي ألينكار دا كوستا** (البرازيل): قال إن التجارة شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل، تتضمن سلاسل قيمة هشة ومتكاملة، وشدد على أنه لا ينبغي اعتبار العولمة أمرا مسلّما به. وينبغي توخي الحذر عند اعتماد سياسات تعطل الشبكة الحساسة للتبادلات الدولية بالنظر إلى العواقب التي يمكن أن تكون كبيرة، لا سيما في غياب نظام تجاري دولي يعمل بشكل جيد. وطلب توضيحا لرأي الأونكتاد بشأن بحجم القيود التجارية التي يجري تنفيذها وسياسات تحرير التجارة في السنوات السابقة والآثار المنهجية الواقعة على الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن زيادة الركود التضخمي لها تأثير متعاقب على السياسة النقدية، وأن ارتفاع أسعار الفائدة يمثل مشكلة بالنسبة للديون، وأنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة سلاسل الإمداد التجارية لكسر هذه الحلقة المفرغة. ولاحظ أنه سيكون هناك ضغط هبوطي كبير في عام 2022 على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وطلب مزيدا من المعلومات بشأن آفاق هذا الاستثمار على الصعيد العالمي وفي المناطق النامية وبشأن الإجراءات التي يتعين على البلدان اتخاذها لتبديل هذا الاتجاه. وسأل أيضا عما يجري القيام به داخل الأمم المتحدة لمعالجة مؤشرات الاستدامة وتعزيز المواءمة.

32 - **السيد ماندلا** (جنوب أفريقيا): قال إنه على الرغم من تنفيذ تدابير للحد من التضخم، مثل رفع أسعار الفائدة، فإن الأسعار لا تزال ترتفع في البلدان النامية. وسأل عن التدابير الأخرى المتصلة بالتجارة الموصى بها لخفض التضخم وتكاليف المعيشة في البلدان النامية.

33 - *تولى الرئاسة السيد بودو (ترينيداد وتوباغو)، نائب الرئيسة.*

34 - **السيدة شيروتوري** (المديرة بالنيابة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قالت إن التجارة الدولية كانت في الماضي منظمة كشبكة معقدة من سلاسل القيمة العالمية التي تعمل كنظام للتعافي في حالة حدوث صدمات في جانب العرض أو جانب الطلب. وعندما تكون التدفقات التجارية سلسة فإنها تعمل على تسريع وتيرة التعافي. وأشارت إلى الأزمة الحالية لم تحدث بسبب مشكلة في النظام نفسه، ولكن بسبب انخفاض مفاجئ في جانب العرض أدى إلى صدمات في ميسورية التكاليف، وأن التحديات المتصلة بسلاسل الإمداد العالمية بدأت خلال فترة جائحة كوفيد-19. ولا تحدد السياسات والإجراءات الحكومية حقا طول سلسلة القيمة العالمية، وقد نظر العديد من مؤسسات العمل التجاري في إعادة الأنشطة إلى موقعها الأصلي أو نقلها إلى أماكن مواتية لها بسبب عوامل مثل فقدان الثقة في لوجستيات التجارة، وعدم

الاستقرار المالي من حيث تقلبات أسعار الصرف وتغير المناخ. وعلى الرغم من أن سلسلة القيمة العالمية تشكل إطارا بالغ الأهمية لتعزيز اندماج البلدان النامية في التجارة الدولية، فإن أحد الأسئلة المهمة للغاية هو ما مقدار القيمة المضافة التي تتحقق من خلال المشاركة في سلسلة طويلة. وثمة مسألة هامة، ليست هي الطول الأمثل لسلسلة القيمة بقدر ما هي العوامل التي تحدد استقرارها وما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لتعزيز هذه العوامل.

35 - وأضافت أن ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة يؤدي فعليا إلى خفض قيم عملات البلدان النامية وزيادة تكاليف المدخلات، وخاصة الأغذية. ومع أن السياسة التجارية لن تعالج السبب الجذري للمشكلة، أي صدمة العرض، فإنها تشكل الوسيلة لخفض هذه الضغوط التضخمية عن طريق خفض التكاليف المرتبطة بتدفقات السلع والخدمات. وينبغي بذل جهد مشترك للقضاء على أنشطة المضاربة، ولا سيما في مجالي الحبوب والطاقة، لأن ذلك من شأنه أن يخفف كثيرا من الضغوط التضخمية في كثير من البلدان النامية.

36 - **السيدة شبيغل** (رئيسة فرع تحليل السياسات والتنمية بمكتب تمويل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إن مسألة تسريع وتيرة الاستثمار لمساعدة البلدان الضعيفة هيكلياً مسألة تتسم بالصعوبة. فمستثمرو القطاع الخاص لا يميلون إلى المخاطرة، سواء كانت المخاطرة مبررة أو لا، وسيتطلب الأمر مرورَ فترة من الوقت وتوافرَ الشفافية حتى ينخفض الشعور بالمخاطرة. وهناك تركيز متزايد على تحسين فعالية وكفاءة منظومة مصارف التنمية وعلى تعبئة المزيد من الأموال منها. ولم يبل التمويل المختلط بلاء حسنا في الحالات التي تكون فيها المخاطر على أشدها، وينبغي زيادة النظر في استخدام هذا التمويل وفي أهدافه.

37 - وفيما يتعلق باستدامة الاستثمارات، قالت إن مستويات التمويه الأخضر عالية. ففي الوقت الراهن، يلزم الإبلاغ عن أثر المخاطر المتعلقة بالاستدامة على الشركة، لا عن كيف أثرت الشركة على الاستدامة، وسيتعين إيلاء مزيد من الاهتمام للمسألة التي تهم مقرري السياسات، وهي تأثير المخاطر على الأهداف المتعلقة بالاستدامة. ورغم أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسعى إلى توحيد مختلف آليات الإبلاغ وأن الأمم المتحدة تشارك في تلك المناقشات، فإن المهمة تتسم بالصعوبة نظرا لاستخدام عدة تصنيفات مختلفة في مختلف أنحاء العالم. ويشكل ضمانُ استدامة الأموال حقا ووسمُها بأنها مستدامة عنصرا مهما آخر، لكن يجب القيام به بطريقة لا تؤدي إلى انخفاض الاستثمار في البلدان النامية.

38 - وأضافت قائلة إنه ينبغي اتخاذ إجراءات لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، من أجل تحقيق أمور تشمل: ضمان استخدام حقوق السحب الخاصة بشكل أكثر فعالية لدعم التنمية المستدامة؛ وتشجيع زيادة الاستخدام النشط لآليات إدارة حسابات رأس المال، على غرار ما يسعى صندوق النقد الدولي إلى القيام به؛ وتحسين الإطار التنظيمي المالي بطريقة متسقة عبر جميع الكيانات، بأن تُدمَج فيه المجالات غير الخاضعة للتنظيم، مثل جهات الوساطة المالية غير المصرفية، والتكنولوجيا المالية، والمناخ.

39 - وأردفت قائلة إنه لا بد من إيجاد حلول لبعض السيناريوهات المتصلة بالديون، أي تلك المتعلقة بالبلدان التي تمر بأزمة آنية وتكون على وشك التخلف عن سداد ديونها، وتلك المتعلقة بالبلدان التي تحد فيها الديون من الحيز المالي وتحول فيها دون الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة أو في الانتعاش. وإحدى المشاكل الرئيسية المرتبطة بإعادة هيكلة الديون هي عدم التنسيق بين الدائنين، وقد يلزم وضع آليات جديدة لإشراك القطاع الخاص في جهود التنسيق. وفي الحالات التي لا يتوافر فيها لدى البلدان حيز مالي، قد تلقى مبادلة الديون بالاستثمارات، ولا سيما بالاستثمارات المرتبطة بالمناخ، اهتماماً لدى بعض الدائنين. وقد قامت بعض البلدان أيضا بدور طليعي في إدماج عناصر في الإقراض الرسمي ترهن السداد بالحالة الاقتصادية للدولة.

40 - **السيد فيبير** (رئيس فرع سياسات الاستثمار في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): تكلم عبر وصلة فيديو باسم السيد جانغ (مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد)، فقال إن هناك مؤشرات على أن من المتوقع في عام 2022 أن تشهد بعض مناطق البلدان النامية، بما فيها المناطق في أفريقيا، والاقتصادات الضعيفة والهشة هيكليا، انخفاضا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عما كانت عليه في عام 2021. وثمة مجموعة واسعة من التوصيات ومن الأعمال المنجزة سابقا في مجال السياسات هدفها هو مساعدة البلدان النامية على التعامل مع هذه الحالة وعلى اتباع سياسات حديثة واستراتيجية، على الصعيدين الوطني والدولي، لتشجيع الاستثمار وتيسيره وتنظيمه. ومن الصكوك الأخيرة في ذلك الصدد التحالفُ العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة الذي ينص على تبادل أفضل الممارسات ويسعى إلى تعزيز مكانة هذه المناطق في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالمثل، سيتضرر الاستثمار في أهداف

التنمية المستدامة، الذي يتفاوت بشدة. وتشمل الإجراءات التي تتخذها البلدان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وضع مجموعة من المشاريع المقبولة مصرفيا، واتباع نُهج التمويل الابتكاري إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار الموجه نحو تحقيق هذه الأهداف.

41 - وفيما يتعلق بزيادة توافر الصناديق المعنية بموضوع الاستدامة وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إليها، سلط الضوء على أهمية الأطر والمعايير الوطنية للتمويل المستدام وأهمية البيانات العالية الجودة التي تمكّن المستثمرين من الاستثمار في منتجات التمويل المستدام في البلدان النامية. وقال إن من الاعتبارات الأخرى في ذلك الصدد البنية التحتية من الأسواق وأسواق الأوراق المالية التي تتطلب الإفصاح عن معلومات الاستدامة. ويشكل اندماج الأسواق الإقليمية عنصرا آخر في حالة أسواق رؤوس الأموال الصغيرة، كما أن الحوافز، مثل تخفيض تكاليف إصدار السندات الخضراء، مفيدة أيضا. والتعاون الدولي مهم لضمان انتقال سوق التمويل المستدام من الشمال إلى الجنوب.

42 - وفيما يتعلق بالإجراءات التي يجري اتخاذها داخل منظومة الأمم المتحدة، وجه الانتباه إلى عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وعمل المرصد العالمي للتمويل المستدام. وذكر أن هذا الأخير، الذي أُنشأ في منتدى الاستثمار العالمي في عام 2021، قد يسعى إلى تشجيع وتيسير تحول الاستثمار المستدام إلى المعيار المعمول به في السوق.

43 - **السيد خان** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن الترتيبات المتعلقة بالنظام المالي العالمي والهيكل الاقتصادي العالمي قد جرى التفاوض عليهما في ظل غياب معظم البلدان النامية وقد ظل ما يتسمان به من عدم المساواة أمرا واضحا على مدى العقود السبعة الماضية. ورغم الجهود العديدة المبذولة، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، لتشجيع زيادة المساواة وشمول الجميع، لم يتسن تغيير هياكل بريتون وودز الأصلية.

44 - وأضاف قائلا إنه على الرغم مما أبدته البلدان النامية من التزام وطني واضح بأهداف التنمية المستدامة، فإن مستوى الدعم الدولي اللازم لم يرق إلى المستوى المنشود، حتى قبل جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، كان للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي مؤخرا، وتنامي أثر تغير المناخ، والتوترات الجغرافية السياسية وما يرتبط بها من اختلالات، وقعٌ غير متناسب على أفقر البلدان والشعوب. وثمة نقص واضح أيضا في التضامن، ومع ارتفاع أسعار الفائدة حاليا، تنخفض قيمة عملات العالم الثالث وتتدفق الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. وقد دُفع أكثر من 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع ويعاني أكثر من 50 بلدا ناميا من حالة مديونية حرجة.

45 - وأردف قائلا إنه على الرغم من الجهود المبذولة حاليا، لا توجد خريطة طريق واضحة للتغلب على حالة الطوارئ الإنمائية ومعالجة أوجه القصور النظمية التي تعتري الاقتصاد العالمي. ويجب تحديد أهداف ونتائج محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال ما تبقى من عقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب بخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي دعا الأمين العام إليها، فقال إن التطبيقَ الفعال للإطار المشترك لمعالجة الديون الذي وضعته مجموعة العشرين وإبرامَ ترتيبات ثنائية يشارك فيها جميع الدائنين من القطاعين العام والخاص من شأنهما أن يساعدا على حل حالة المديونية الحرجة التي تمر بها البلدان النامية. وينبغي للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تحشد ما لا يقل عن 100 بليون دولار للتمويل المناخي، يُخصَّص نصفها للتكيف، وأن يقترن ذلك بإنشاء مرفق تمويل معني بالخسائر والأضرار. وينبغي أن يعاد النظر في دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وينبغي بذل جهود محدَّدة الأهداف لتعبئة استثمارات، بمبلغ لا يقل عن تريليون دولار سنويا، في إنشاء بنى تحتية جيدة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود في البلدان النامية. وينبغي مناقشة وضع نظام ضريبي عادل وشامل عن طريق العمليات الحكومية الدولية، وينبغي إصلاح النظام التجاري الدولي، بسبل منها توسيعُ نطاق فرص الوصول التجاري التفضيلي للبلدان النامية، واستخدامُ أوجه المرونة الواردة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وإزالةُ الحواجز التجارية التي لا تتوافق مع منظمة التجارة العالمية. وينبغي بذل الجهود لوضع نظام منصف في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل سد الفجوة الرقمية. وأخيرا، هناك حاجة ملحة إلى القضاء على التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية.

46 - **السيد بلير** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن عملية تعافي الدول الجزرية الصغيرة النامية من جائحة كوفيد-19 ستكون طويلة وصعبة. فقد أثر تراجع معدلات النمو في عامي 2020 و 2021 بشدة على قدرة تلك الدول على التنفيذ

الكامل لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وعلى تحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس. وبالنظر إلى التوترات الجغرافية السياسية وحالات عدم الاستقرار الأخرى التي يشهدها العالم، فإن التوقعات لعام 2023 مثيرة للقلق. فحكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه صعوبات في تلبية احتياجات سكانها وتحاول في الوقت نفسه أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الدين، ولا يتوافر لها حيز مالي، وقد أعيدت هيكلة قروضها السابقة. وقد بلغت الديون الخارجية المتراكمة على الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات غير مسبوقة وصلت إلى 66,1 بليون دولار في عام 2021، وتُسجَّل منذ عام 2019 زيادة في نسبة تكاليف خدمة الدين إلى عائدات الصادرات تفوق ما سُجل في أي مجموعة بلدان أخرى. وكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية غير مؤهلة للحصول على تمويل بشروط ميسرة أو قروض طارئة. ويلزم اتخاذ تدابير محددة الأهداف للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها تلك الدول، وعلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته، بما في ذلك الالتزامات التي قُطعت في إطار مسار ساموا.

47 - وأضاف قائلا إن الوقت قد حان لزيادة التضامن والتعاون المتعدد الأطراف، لا الإقصاء، وعلى المجتمع الدولي اعتماد تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على فرض التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية. ولن تتخلى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن سعيها إلى تحقيق المساواة الاقتصادية وستواصل الدعوة إلى إيجاد حلول مصممة خصيصا لها، بسبل منها اعتماد مؤشر ضعف متعدد الأبعاد، وعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعبئة تمويل مناخي يتجاوز قدره 100 بليون دولار سنويا. وينبغي أيضا تشجيع المجتمع الدولي على إجراء إصلاح كامل للهيكل المالي الدولي، بسبل منها عقد مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية.

48 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة لا تزال منخرطة في العمل مع المنطقة عموما لمعالجة آثار التحديات الإقليمية والعالمية وأوجه عدم اليقين الناجمة عنها. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على هشاشة النظم الصحية الوطنية والعالمية وعلى أهمية التضامن. وتعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين للتصدي للتحديات المتصلة بالجائحة وللتأهب لحالات الطوارئ الصحية العامة في المستقبل، وقد أنشأت مركزا مخصصا للطوارئ الصحية العامة والأمراض الناشئة. وقد اعتمدت أيضا إطار التعافي الشامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

49 - وأضاف قائلا إن ارتفاعَ معدل التطعيم والانتعاشَ القوي في الاستهلاك والاستثمار والتجارة كانا عاملين يسرا تسجيل نمو إيجابي في عام 2021 في منطقة الرابطة، التي تظل متفائلة بأن زخم النمو سيستمر في عامي 2022 و 2023. ومع ذلك، من الضروري تعزيز التجارة الدولية والتنمية. وتدرك الرابطة أن إبقاء الأسواق مفتوحة أمام التجارة والاستثمار يعزز قدرةَ سلاسل التوريد الإقليمية على الصمود واستدامتَها. وقد دخل اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، الذي أنشئ بموجبه أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2022، وسيسهم إسهاما كبيرا في جهود التعافي الاقتصادي. ويشكل توافر التمويل الكافي أيضا أمرا بالغ الأهمية، وتسعى الرابطة جاهدة إلى وضع نماذج تمويل أكثر ابتكارا. وقد أطلقت الرابطة مجموعة أدوات السندات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لتعبئة المزيد من استثمارات رأس المال الخاص من أجل تمويل تحقيق نتائج التنمية المستدامة وتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي من الجائحة.

50 - وتكلم بصفته الوطنية، فقال إن إندونيسيا ستواصل المشاركة البناءة في الاقتصاد الإبداعي وهي تقر بالدور الهام الذي يؤديه هذا الاقتصاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستستضيف في تشرين الأول/أكتوبر 2022 المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإبداعي، وهي تعرب عن شكرها للأونكتاد على دعمه.

51 - **السيدة أوندونا** (نيجيريا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن البلدان الأفريقية ليست في سبيلها حاليا إلى بلوغ هدفها المتمثل في القضاء على الفقر خلال جيل واحد وتحسين مستويات المعيشة. فعواقب جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات والأزمات التي طال أمدها في أجزاء مختلفة من العالم تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أفريقيا، وقد برهنت على ترابط التنمية المستدامة والسلام. ومن المتوقع أن يتسارع مسار ديون أفريقيا بسرعة بسبب حدوث طفرة في الإنفاق الحكومي للتخفيف من حدة التبعات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وكان لمختلف حزمات التحفيز المالية التي نفذتها الحكومات الأفريقية آثار مباشرة على أرصدة الميزانيات واحتياجات الاقتراض ومستويات الديون.

52 - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن صادرات السلع والخدمات الأفريقية شهدت أسرع نمو لها في العقد الماضي، فإن أحجامها لا تزال منخفضة ولا تمثل سوى 3 في المائة من التجارة

العالمية. ومن شأن توسيع وتنويع مشاركة أفريقيا في التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية أن ييسر الحدَّ من الفقر والتحولَ الاقتصادي الواسع النطاق. وبغية تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، هناك حاجة ملحة ليس فقط إلى تعزيز وتشجيع إبرام الاتفاقات التجارية التي تعزز آفاق المنطقة في مجال زيادة التكامل، بل أيضا إلى تعميم الأفضليات التجارية الأحادية الجانب، وتعميق التجارة والاستثمار بين أفريقيا وشركائها، والتصدي للتحديات الهيكلية التي تحد من قدرة المنطقة على التصدير. وينبغي أن تساعد الأطر التجارية أيضا على توسيع وتنويع فرص وصول أفريقيا إلى أسواق التصدير وأن تعزز في الوقت نفسه التجارة بين بلدان المنطقة. ويلزم زيادة الاستثمار في قطاعات أخرى غير الموارد الطبيعية، لأغراض تشمل بناء القدرات الإنتاجية وإمكانية الاتصال الرقمي، وتعزيز الوصول إلى البنى التحتية.

53 - وأردفت قائلة إن التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا قد سجلا انخفاضا، وإن صورة الاستثمار لعام 2023 قاتمة بسبب ارتفاع التضخم والتباطؤ الاقتصادي. وهناك فرق هائل بين الاحتياجات المالية لأفريقيا وحقوق السحب المخصصة لها. ولئن أثبتت مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وأشكال التمويل المتعدد الأطراف الأخرى جدواها، فإن من المتوقع أن يرتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا من 60 في المائة في عام 2019 إلى أكثر من 70 في المائة في عام 2022. وتلاحظ مجموعة الدول الأفريقية بقلق أن ديناميات الديون في أفريقيا تحرّكها، في ما يبدو، أساسا الانخفاض التراكمي في أسعار الصرف، وتزايد مصروفات الفائدة، وارتفاع حالات العجز الأولي. وتعبئة الموارد على نحو فعال، بسبل منها التغلب على تحديات التدفقات المالية غير المشروعة، أمر ضروري لتمويل إحداث تحول في أفريقيا من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

54 - **السيدة موتسومي** (بوتسوانا): تكلمت باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقالت إن اختلالات الاقتصاد الكلي العالمية إلى جانب التوترات الجغرافية السياسية قد زادت من شدة التحديات الإنمائية في كثير من البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية. والبلدان الضعيفة هيكليا هي الأكثر عرضة لخطر التضرر من التوقعات الاقتصادية المتقلبة، التي أدت بالفعل إلى تحديات جسيمة منها هروب رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملات، وزيادة تكاليف خدمة الدين. وقد أصبح التضامن العالمي أكثر أهمية من أي وقت مضى للتغلب على الصعوبات الاقتصادية المتفاقمة، وعلى الاقتصادات المتقدمة النمو أن تكون على وعي بالتداعيات العميقة التي تخلفها سياساتها على بقية العالم.

55 - وأضافت قائلة إنه لئن كانت الزيادة المسجلة في عامي 2020 و 2021 في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية جديرةً بالثناء، فإن بيئة المعونة في عام 2022 تتغير بسرعة نتيجة لحالة الاقتصاد الكلي البالغة التعقيد. ومن المحتمل بشكل متزايد ألا تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من تحقيق الغايات الواردة في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وفي خطة عام 2030. وعلى الشركاء في التنمية أن يحافظوا على الزخم وأن يرفعوا مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لتلك البلدان، مع التركيز بوجه خاص على تخفيف الاختناقات الهيكلية وتذليل عقبات ترابط شبكات النقل وتخفيف الاعتماد على الموارد الطبيعية. وقد زادت مستويات الديون الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية زيادة كبيرة خلال جائحة كوفيد-19، وكانت بعض هذه البلدان تعاني بالفعل من حالة مديونية حرجة. ولذلك يلزم إيجاد حلول مبتكرة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، لضمان القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل.

56 - وأردفت قائلة إنه يجب اعتماد نهج استباقي ومركز ومنسق لتشجيع الاستثمار الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك في وضع مشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا وتعزيز تطوير سلاسل القيمة. وينبغي للشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين أيضا أن يقدموا الدعم للحد من المخاطر التي يتعرض لها مستثمرو القطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق تقديم ضمانات الاستثمار. ويلزم أيضا تقديم أشكال أخرى من الدعم، مثل التمويل المختلط والإعانات المتصلة بأسعار الفائدة.

57 - **السيد سميث** (جزر البهاما): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الأزمات المتداخلة الحالية قد عكست مسار التقدم الإنمائي وزادت من حدة أوجه عدم المساواة التي كانت موجودة من قبل. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات الإنمائية المعقدة المتأصلة التي لا تزال بلدان الجماعة الكاريبية تواجهها، مثل صغر حجمها، واعتمادها على الاستيراد، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، تجعل تلك البلدان معرضة بشكل خاص للصدمات المناخية والصدمات الاقتصادية الخارجية. وليس بوسع البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تتصدى لوحدها لأزمات عالمية، كما أن الدعم المتعدد الأطراف

واتخاذ إجراءات حاسمة أمران أساسيان لتحقيق التعافي. وثمة حاجة إلى إحداث تغيير تحويلي في النهج المتبع إزاء مواجهة التحديات الإنمائية. ويجب أن تعاد هيكلة الهيكل المالي الدولي وأن تُدمَج فيه المراعاة المنصفة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة الضعيفة الأخرى. ومن شأن وجود نظام موجّه نحو التنمية أن يوفر المزيد من الأدوات القائمة على الابتكار وتوفير الحلول فيما يتعلق بالحصول على التمويل الإنمائي الحاسم اللازم.

58 - وأضاف قائلا إن بلدان الجماعة الكاريبية لا تزال تواجه حواجز مالية تحول دون تحقيق التعافي والتنمية. وينبغي ألا يُضطر أي بلد إلى الاختيار بين الحفاظ على الأرواح وسبل العيش التي تؤثر فيها ديناميات خارجة عن إرادته نشأت في أماكن أخرى، من ناحية، وسداد الديون الخارجية نتيجةً لتزايد المتطلبات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين في الأجل المتوسط، من ناحية أخرى. وذكر أن بلدان الجماعة الكاريبية تسلط الضوء على أهمية القدرة على تحمل الدين في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وبناء اقتصاد قادر على الصمود، وتكرر دعوتها إلى توفير السيولة حيثما تمس الحاجة إليها؛ ومقايضة الدين لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وزيادة التمويل المقدم من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ والرفع المالي المعتمد على التمويل العام من خلال زيادة السيولة؛ ووضع آليات فعالة لتخفيف عبء الدين عن كاهل البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية.

59 - وأردف قائلا إنه لئن كان قرار صندوق النقد الدولي بالموافقة على تخصيص حقوق سحب خاصة إضافية خطوةً إيجابية نحو توفير السيولة التي تشتد الحاجة إليها، فإن الكثير منها موجه إلى البلدان المتقدمة النمو. وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يعيد توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى حيث تشتد الحاجة إليها وأن يعجل بإعادة تخصيصها للبلدان النامية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أيضا أن تكفل إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة على الموارد المالية الميسّرة الشروط.

60 - وتابع قائلا إن البناء على مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده والتوصيات الصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022، يقتضي تركيز المناقشات على إحداث نقلة نوعية في التعاون الإنمائي لتعزيز شمول الجميع في مسائل الاقتصاد الكلي والمسائل المالية داخل الأمم المتحدة. ويمكن لمؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية أن يركز العمل العالمي على ذلك. وتؤيد بلدان الجماعة الكاريبية عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، بعد أن دعت مرارا إلى وضع مقياس يوفر تقييما أكثر شفافية وشمولا للاسترشاد به في عملية صنع القرار المتعلق بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال الحيوية الأخرى من أشكال تمويل التنمية. ولا تزال هذه البلدان ملتزمة بمبادئ النظام التجاري الدولي العالمية المتعددة الأطراف القائمة على القواعد والمتسمة بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز، كما أنها تسعى إلى الإعمال الكامل لآليات المعاملة الخاصة والتفضيلية.

61 - **السيد بيريس أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى انتكاس بعض ما تحقق خلال العقد الماضي من تقدم هام في مجال التنمية المستدامة. وتبرز حقائقُ الأزمة الحالية المتعددة الأوجه، التي تشمل الاختلالات الخطيرة في الاقتصاد الكلي، والتقلبات المالية، وتزايد الفقر، والبطالة وعدم المساواة، الحاجةَ الملحة إلى نظام دولي جديد يكون عادلا وشاملا للجميع ومتوازنا ولا يترك أحدا خلف الركب. وفي الوقت نفسه، تتفاقم الأزمة بسبب التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية التي لا تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تشكل أيضا هجوما متعمدا على حق الملايين من الناس في التنمية. وتقوض هذه التدابير غير القانونية الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 ويجب أن تُرفع بالكامل فورا ودون شروط.

62 - وأضاف قائلا إن النظام الدولي الحالي يعزز اعتماد البلدان النامية على جملة أمور منها السلع الأساسية، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار ويؤدي فيها إلى مزيد من التوتر الاجتماعي. وبالإضافة إلى زيادة التعاون والتضامن الدوليين، تدعو مجموعة الأصدقاء إلى زيادة الاستثمارات، ولا سيما في البنى التحتية، وتحسين القدرة الإنتاجية، وتمويل التنمية، والوصول إلى التكنولوجيا، وهي أمور سيكون لها جميعا أثر إيجابي على التعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة.

63 - وأردف قائلا إن على المؤسسات المالية الدولية أن تقوم بتهيئة الظروف اللازمة لضمان وصول أفضل إلى التمويل بشروط مواتية، دون تسييس، بغية تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقات والالتزامات، بما في ذلك خطة عام 2030. وبالنظر إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة في النمو، من المهم إقامة نظام تجاري دولي يكون عادلا ومنصفا وشاملا للجميع ومستقلا وغير مسيس وغير تمييزي. وينبغي

لهذا النظام أن يولي اهتماما خاصا لأوجه الضعف التي تعاني منها البلدان النامية، وأن يعزز التنمية المستدامة، وألا يكون فيه أي مجال لفرض تدابير قسرية انفرادية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أيضا أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تشكل، في بعض الحالات، المصدر الرئيسي للتمويل الدولي للتنمية في العديد من بلدان الجنوب. وينبغي تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي، كما ينبغي احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

64 - وتابع قائلا إن من دواعي القلق تزايد عدد البلدان التي تواجه صعوبات جسيمة في سداد خدمة ديونها. غير أن ما يثير قلقا أكبر هو أن السياسات النقدية والمالية غير المسؤولة التي تنتهجها الاقتصادات المتقدمة النمو ستؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة تكلفة سداد الديون وجعل البلدان النامية أقل قدرة على تحمل ديونها. وعلى الدائنين المتعددي الأطراف والدائنين التجاريين، الذين تخلفوا حتى الآن عن المشاركة في جهود تخفيف عبء الدين، أن يتخذوا إجراءات فورية لتقديم مساعدة كافية إلى جميع البلدان النامية التي تحتاج إليها، دون استثناء.

65 - *السيد آل ثاني (قطر)، نائب الرئيسة، تولى رئاسة الجلسة.*

66 - **السيدة شيمبيري مولاند** (ملاوي): تكلمت باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقالت إن أقل البلدان نموا هي الأكثر تضررا من الأزمات الحالية المتتالية المتشابكة المتزايدة. وإذا ما أريد تحقيق الالتزام الجماعي بعدم ترك أحد خلف الركب، يجب إشراك أشد الفئات ضعفا في عمليات اتخاذ القرارات السياساتية على الصعيدين العالمي والوطني. ورغم الالتزامات الدولية، ظلت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية تقريبا عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2011، وتَعرَّض قطاع صادراتها لنكسة كبيرة من جراء جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وقد أعاد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا تحديد الهدف ليصبح مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية وسعى إلى مضاعفة الدعم المقدم من مبادرة المعونة لصالح التجارة لأقل البلدان نموا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بتلك التعهدات. وينبغي أيضا بذل الجهود لزيادة تبسيط قواعد المنشأ وإحراز تقدم بشأن الإعفاء الممنوح لهذه البلدان في مجال الخدمات وبشأن نقل التكنولوجيا بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

67 - وأضافت قائلة إن مما يبعث على القلق أن أقل البلدان نموا تقع ضحايا، فيما يبدو، للهيكل المالي العالمي الضعيف. فتكاليف اقتراض هذه البلدان، التي تفوق تكاليف اقتراض البلدان المتقدمة النمو، تحد من فرص حصولها على تمويل إضافي. وتتطلب معالجة هذه المسألة اتباع نهج متعدد الأوجه يشمل تحسينَ فرص الوصول إلى التمويل العام الدولي والأخذَ بشروط محسنة في التمويل السوقي. وتخصص أقل البلدان نموا في المتوسط 14 في المائة من إيراداتها المحلية لسداد الفوائد، بينما تنفق عليها البلدان المتقدمة النمو حوالي 3,5 في المائة رغم أن ديونها المتراكمة أكبر بكثير. ورحبت بمبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون الذي وضعته مجموعة العشرين، غير أنها ذكرت أن هناك حاجة ملحة إلى جولة جديدة من تدابير تخفيف عبء الدين الشاملة لمعالجة مشاكل الملاءة الخارجية المتفاقمة التي تواجه أقل البلدان نموا.

68 - وأردفت قائلة إنه لئن ظل الاستثمار في أقل البلدان نموا راكدا، فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان في عام 2021 أدنى مما كان عليه في عام 2015 وقد ركز على الصناعات الاستخراجية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحرز تقدما بشأن النواتج المستهدفة الرئيسية لخطة عمل أديس أبابا ولبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا عن طريق إنشاء نظام لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا. ولا تزال جميع أشكال تمويل التنمية المستدامة غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية سجلت زيادة في عام 2021، فإنها لم تواكب تزايد الاحتياجات الناجم عن جائحة كوفيد-19، وظلت الجهات المانحة مجتمعة تتمادى في عدم الوفاء بالتزاماتها. وحثت الشركاء في التنمية على عدم تغيير وجهة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى معالجة أثر الأزمات والنزاعات الجارية. وقالت إن أقل البلدان نموا تواجه مستقبلا غامضا، ما لم يجر زيادة العمل وتعزيز الدعم.

69 - **السيدة ريوس سيرنا** (كولومبيا): تكلمت باسم المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل، فقالت إن القرارات المتعلقة بالبندين 16 و 17 من جدول الأعمال ينبغي أن تكون عملية المنحى وأن تتضمن اتخاذ التدابير المحددة اللازمة للنهوض بالإصلاحات النظمية التي هي حاسمة لزيادة الحيز المالي المتاح للبلدان النامية وللسماح بوصول أكثر فعالية وإنصافا إلى التعاون التقني الذي تمس الحاجة إليه. ويجب أن يقع في صميم تلك الإصلاحات التطبيق العالمي لمقاييس لتقدم النمو تذهب أبعد من مقياس الناتج

المحلي الإجمالي لدى تحديد الحصـــول على التعاون الدولي، ويجب على المؤسسات المالية الدولية والشركاء في التنمية أن يسلّموا بضرورة الامتناع عن استخدام نصيب الفرد من الدخل كمعيار وحيد لتخصيص الموارد المالية.

70 - وأضافت قائلة إن المجموعة المتقاربة التفكير تثني على عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ومع أن المجموعة تظل ملتزمة بالعمل بشكل بناء من أجل تحقيق هذا الهدف، فإنها تدرك أن هذا المؤشـــر لن يكون كافيا. فالفجوات الهيكلية والعوامل الداخلية تُهمَل على نطاق واســـع في نموذج التعاون الإنمائي الحالي، وهذا السيناريو يضر بصفة خاصة بالبلدان المتوسطة الدخل التي عانت مكاسبها الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس من انتكاسات كبيرة. وعلى المجتمع الدولي أن يعترف بالفراغ الموجود في النموذج الحالي وأن يعمل معا على سده. ويجب إشراك البلدان المتوسطة الدخل في أي حل نظمي يتم النظر فيه بغية تشـــجيع تحقيق تعاف مســـتدام وقادر على الصمود وشامل للجميع وبغية تعزيز التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المســـتدامة، بما في ذلك التطبيق العالمي لمقاييس لتقدم النمو تكون قائمة على الفجوات الهيكلية والعوامل الداخلية. ولذلك، ينبغي بدء عملية حكومية دولية بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع مجموعة من المقاييس التي تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تذهب أبعد منه، وينبغي تطبيق هذه المقاييس عالميا لدى تحديد إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل الميسّر الشروط والتعاون التقني تمشيا مع الاقتراح الوارد في الوثيقة المعنونة "خطتنا المشتركة". وأعربت عن أملها في أن تتمكن النتائج التي تخرج بها هذه العمليات البالغة الأهمية من الحصـــول على التأييد على أعلى المســـتويات. واختتمت بالقول إن عقد مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية ســـيكون في مصلحة الجميع من أجل تحقيق خطة عام 2030.

رُفعت الجلسة الساعة 13:05.